

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٤٣**

الاثنين، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٨/٠٥

نيويورك

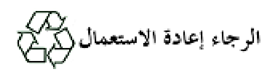
الرئيس:	السيد إلكن.	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد لا يفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد إينر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرارات مجلس الأمن ١٨٠٨ (٢٠٠٨) و ١٨٣٩ (٢٠٠٨) و ١٨٦٦ (٢٠٠٩) (S/2009/254)





افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرارات مجلس الأمن ١٨٠٨ (٢٠٠٨) و ١٨٣٩ (٢٠٠٨) و ١٨٦٦ (٢٠٠٩) و (S/2009/254)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالتين من ممثلي جورجيا وألمانيا، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد لومايا (جورجيا) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد ماتوسيك (ألمانيا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/310، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا وتركيا وفرنسا وكرواتيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية.

معروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/2009/254، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرارات مجلس الأمن ١٨٠٨ (٢٠٠٨) و ١٨٣٩ (٢٠٠٨) و ١٨٦٦ (٢٠٠٩).

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى نسخ لرسالتين مؤرختين ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا، وستصدران بوصفهما الوثيقتين S/2009/305 و S/2009/306، على التوالي.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يذكر أعضاء مجلس الأمن أنه عندما تلقينا تقرير الأمين العام في أيار/مايو، أعرب الوفد الروسي عن استعداده للعمل بصورة بناءة مع الشركاء للاتفاق على مشروع قرار جوهري للمجلس بشأن الولاية المقبلة لتواجد الأمم المتحدة في منطقة الحدود الأبخازية/الجورجية. وعليه، فقد أشرنا إلى أن المعايير المصوبة لنظام أمني مؤقت وولاية البعثة اللذين اقترحهما الأمين العام يمكن اعتبارها أساسا لولاية لبعثة الأمم المتحدة الجديدة لتحقيق الاستقرار المقترحة في التقرير.

وستنتهي ولاية التواجد الحالي للأمم المتحدة في المنطقة بعد بضع ساعات. وخلال الأسبوعين الماضيين، عقد فريق الأصدقاء مشاورات مكثفة بغية الاتفاق على مشروع قرار بشأن هذه المسألة. ومواقف روسيا وجمهورية أبخازيا الداعمة للإبقاء على الدور المفيد لمراقبي الأمم المتحدة في منطقة القوقاز معروفة جيدا.

في الواقع، لم يعد للولاية السابقة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وجود بسبب العدوان الجورجي ضد أوسيتيا الجنوبية في آب/أغسطس من العام الماضي وانسحاب جورجيا لاحقا من اتفاق موسكو لوقف إطلاق النار وفصل القوات، المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤. ولا جدوى من توسيع نطاقه لأنه قائم على حقائق قديمة تضمن لجيران جورجيا أنه لن يكون هناك هجوم من جورجيا، وأنه لا يمكن تعزيز الاستقرار والأمن وتوطيدهما في تلك المنطقة إلا بوضع نظام جديد للأمن على الحدود الجورجية - الأبخازية.

وفي ذلك السياق، من الواضح جدا أنه في ضوء الظروف السياسية والقانونية الجديدة، فإن أغلبية المصطلحات القديمة المستخدمة في الوثائق الدولية لا يمكن تطبيقها، وعلى المجتمع الدولي أن يفهم بوضوح جميع العواقب المترتبة على الهجوم الغاشم الذي شن على تسخينفالي المسالمة في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨. لقد قوض نظام ساكشفيلي سلامة أراضي بلده ذاته وظهرت دولتان جديدتان على خريطة العالم - جمهورية أبخازيا وجمهورية أوسيتيا الجنوبية.

وفي ظل الحقائق الراهنة، قلنا إن مشروع قرار للمجلس من هذا القبيل سينشئ نظاما أمنيا جديدا بأحكام غير صائبة سياسيا ومصطلحات بالية ومتناقضة. وفي الواقع، كان يهدف إلى التأكيد على سلامة أراضي جورجيا وإنكار وجود أبخازيا كدولة. ومن الواضح أن الجانب الروسي لا يمكن أن يوافق على ذلك.

وخلال العمل في إطار فريق أصدقاء جورجيا، قدمنا لشركائنا مشروع قرار توافقي مع عدد من التدابير الملموسة لكفالة الأمن وتعزيز الاستقرار على الحدود بين جورجيا وأبخازيا، بما في ذلك رصد محايد تضطلع به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وكانت اقتراحاتنا جزءا من توصيات الأمين العام الأخيرة بشأن المسألة. وهكذا، كان يمكن لمشروع القرار الروسي أن يشكل أساسا واقعيا لتفاعل دولي بنّاء ومستمر يقوم على أساس وجود للأمم المتحدة في المنطقة.

لو كان قد وضع ولاية جديدة للبعثة بناء على بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي في جورجيا، المتفق عليها في إطار مناقشات جنيف للآليات مشتركة لمنع وقوع الحوادث والاستجابة في حال وقوعها، لكان من شأن ذلك إتاحة المجال لنا لترتيب تعاون عملي بين جميع الأطراف المهتمة لتعزيز الأمن واستعادة الثقة في هذه المنطقة المضطربة عبر القوقاز.

بيد أن شركائنا الغربيين، للأسف، لم يقبلوا بذلك النهج. لقد حاولوا تحقيق وهم سياسي. فكيف يمكن لأحد أن يتوقع على نحو جاد بأن البعثة الجديدة ستسمى بعثة مراقبة في جورجيا وهي تعمل في كل من جورجيا وأبخازيا؟ لقد كان هناك إصرار عنيد على إدراج إشارة إلى القرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨) الذي اتخذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وحتى قبل العدوان الجورجي الذي غيَّر المشهد السياسي في منطقة عبر القوقاز.

وفي ١٤ حزيران/يونيه، قال عدد من أعضاء المجلس الذين رفضوا اعتماد الحل العملي الذي قدمته روسيا إنهم يريدون تمديداً فنيا جديدا لولاية البعثة القديمة، وأرادوا مرة أخرى إدراج إشارة إلى القرار القديم ١٨٠٨ (٢٠٠٨). وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن ولاية البعثة قد مددت مرتين لفترتين مدة كل منهما أربعة أشهر - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠٠٩. ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان للتفكير المناسب في الوثائق الدولية للمواقف العسكرية والسياسية الجديدة للدول في المنطقة.

ومع ذلك، أعرب الوفد الروسي مرة أخرى عن استعداده لتمديد فني جديد للبعثة لمدة شهر، مما يدل على

التزامنا بالنهج البنّاء، لمواصلة حوار متعمق في المقام الأول. ومع ذلك، كان من المقرر أن يتخذ دون أن ينطوي على آثار سياسية مسبقة. ومع ذلك، فضل شركاؤنا السم على الدواء. ولا يسعنا إلا أن نُعرب عن أسفنا لذلك.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعروض على طاولة المجلس، وللأسباب التي أشرنا إليها، فإن الوفد الروسي ليس بوسعه تأييده وإتاحة المجال لاعتماده. ومن الصعب التكهن بما كان يدور في خلد المقدمين عندما طرحوا للتصويت مشروع قرار كان من الواضح أنه غير مقبول. ولم يكن يدور في خلدهم مصالح تعزيز الاستقرار في منطقة عبر القوقاز.

والرعاة الرئيسيون للعدوان الجورجي على أوسيتيا الجنوبية غادروا المسرح السياسي لكن طيفهم ما زال بين ظهرانينا. لا بد لنا من التخلص من ذلك الطيف. ولا يمكن تلمس الحكمة السياسية في التأييد الأعمى لبقايا تفكير يعود للحقبة الماضية، وإنما باتباع نُهج متحفظة مع مراعاة الحقائق الراهنة. ولذلك، فإن المسؤولية الكاملة عن إنهاء وجود الأمم المتحدة في منطقة عبر القوقاز إنما تقع على عاتق شركائنا.

ومن جانبنا، سيواصل الاتحاد الروسي بذل الجهود الرامية إلى كفالة الأمن الثابت للدول الفتية الجديدة في منطقة عبر القوقاز والتنمية الاقتصادية الاجتماعية لشعوبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2009/31.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

بوركينا فاسو، تركيا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

الاتحاد الروسي

الممتنعون:

أوغندا والجماهيرية العربية الليبية والصين وفييت نام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٠ أصوات مؤيدة، مقابل صوت معارض واحد، مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت. مشروع القرار لم يعتمد بسبب التصويت السلبي من عضو دائم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩)، الذي اتخذناه وشاركنا في تقديمه بالإجماع، أعربنا عن عزمنا اتخاذ قرار بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة على أساس تقرير الأمين العام. وحظي ذلك التقرير، المعنون "تقرير الأمين العام عملا بقرارات مجلس الأمن ١٨٠٨ (٢٠٠٨) و ١٨٣٩ (٢٠٠٨) و ١٨٦٦ (٢٠٠٩)" (S/2009/254)، بتأييد واسع النطاق في المجلس عند عرضه. وعلى هذا الأساس، ولذلك جرت محادثات ومفاوضات مكثفة في إطار فريق أصدقاء جورجيا.

ونوقش عدد من مشاريع القرارات. وفي يوم الجمعة، اجتمع الفريق لأكثر من ست ساعات. والتقينا مرة أخرى يوم السبت. وقد اتفق على الكثير من الإشارات بشأن نظام الأمن. ولم نكن بعيدين عن التوصل إلى اتفاق. صحيح أنه في غضون ذلك، حاولت روسيا استخدام تلك العملية لتغيير رأي أعضاء المجلس بشأن سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. وذلك هو السبب وراء احتواء جميع الاقتراحات الروسية على إشارات إلى "جمهورية أبخازيا" وحدودها – وهي مصطلحات استفزازية من الواضح أنها غير مقبولة لدى غالبية أعضاء المجلس.

والغريب أن روسيا رفضت أي إشارة لوجود صراع أيضا، وما هو أكثر مدعاة للقلق، أنها رفضت أي إشارة إلى عملية سياسية. ومع ذلك، أحرز تقدم. ورأينا أنه ينبغي إعطاء تلك المفاوضات كل فرصة للنجاح. وذلك هو السبب وراء تقديم فرنسا، وبروح بناءة وبالتعاون ألمانيا وتركيا وكرواتيا والنمسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أمس النسخة الزرقاء لمشروع القرار (S/2009/310) الذي صوتنا عليه من فورنا. واقترح ذلك النص تمديدا فنيا لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بغية دعم عملية التفاوض.

وكان النص متوافقا مع قراري التمديد الفنيين السابقين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ١٨٣٨ (٢٠٠٨) و ١٨٦٦ (٢٠٠٩). ودخل كلا القرارين حيز النفاذ بعد الصراع الذي نشب في آب/أغسطس وبعد أن اعترفت روسيا بالكيانين الانفصاليين. وكما يذكر أعضاء المجلس، صوتت روسيا لصالح كلا القرارين بإجماع في مجلس الأمن. بل إن روسيا شاركت في تقديم القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩).

وكان أحد العناصر الرئيسية التي مكّنت من اتخاذ هذين القرارين وقبولهما من جانب الدولة المضيفة، جورجيا، هو الإشارة إلى القرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨). وتلك الإشارة لم تمنع روسيا من التصويت لصالح القرارين.

وطلبت منا روسيا حذف تلك الإشارة في نص مشروع القرار الحالي. ولم يكن ذلك الاقتراح مقبولا لنا ولغالبية أعضاء مجلس الأمن لأسباب عديدة: أولا، لأن فرنسا، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، متمسكة تماما بسيادة واستقلال وسلامة أراضي جورجيا ضمن حدودها المعترف بها دوليا، ثم، لأنه ليس هناك جديد منذ التصويت على القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩) في شباط/فبراير الماضي، يبرر تغيير المجلس لموقفه، وأخيرا، لأن حذف تلك الإشارة سيحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات في المستقبل، بدلا من الحفاظ على الوضع القائم بما يتيح عقد تلك المفاوضات. وفي ظل هذه الظروف، فإننا لا نفهم إنهاء روسيا لهذه البعثة بسبب إشارة إلى القرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨).

لقد تحملت روسيا عبئا ثقيلا عندما استخدمت حق النقض ضد نص مشروع القرار. كان مشروع القرار يمكن أن يعتمد بأغلبية كبيرة ولأسباب وجيهة، لولا استخدام حق النقض. وضعت روسيا نهاية لوجود يضفي الاستقرار على مدار ١٥ عاما لبعثة الأمم المتحدة في المنطقة. إن السكان المحليين، الذين يجب طمأنتهم إلى توفر الأمن والرقابة الخارجية لمنع الأعمال الاستفزازية والتعسفية، سيكونون أول ضحايا ذلك القرار. واستخدام حق النقض يترك وضعا هشا جدا وغير مستقر على الأرض، في ظل أحقاد غير محسومة وحواجز مصطنعة وعدم وجود عملية سلام. ولا يمكن لمجلس الأمن أن ينأى بنفسه عن هذا الوضع.

مرة أخرى، تأسف فرنسا بشدة لاستخدام روسيا لحق النقض. وأهم شيء الآن هو السلام والاستقرار في المنطقة. وفرنسا تدعو كل الأطراف التي لها قوات في المنطقة إلى أن تحترم اتفاقات آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ احتراما صارما. وفي النهاية، نؤكد مجددا دعمنا بدون تحفظ لسيادة واستقلال وسلامة أراضي جورجيا ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

السيد لا يفان (الصين) (تكلم بالصينية): من دواعي الأسف العميق للوفد الصيني أن مجلس الأمن لم يتمكن من اعتماد مشروع قرار بشأن تمديد فني لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. في الواقع، كان مجلس الأمن يفصله ست ساعات فقط عن الموعد النهائي المحدد لانتهاء ولاية البعثة. وكان ينبغي علينا بذل جهد أكبر. ليست هذه هي النتيجة التي كنا نأمل أن نراها.

خلال الأسبوعين الماضيين، أجرى فريق الأصدقاء مشاورات مضنية بخصوص تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة وحقق قدرا من الاتفاق. وكان الوفد الصيني يتوقع دائما من فريق الأصدقاء أن يتوصل إلى اتفاق لتفادي إجراء تصويت قسري. لكن لسوء الحظ، وصلت المشاورات إلى طريق مسدود، ولم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تمديد فني.

وفي ظل هذه الظروف، امتنع الوفد الصيني عن التصويت على مشروع القرار. ونحث فريق الأصدقاء على تقييم الوضع وإظهار موقف بناء والتحلي بأقصى درجات المرونة وإجراء مزيد من المشاورات بغية التوصل إلى حل وسط بأسرع ما يمكن.

ما فتئت الصين تؤكد على ضرورة التزام كل الدول بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وموقفنا بخصوص السيادة الوطنية وسلامة الأراضي كان دائما ثابتا وواضحا. وقلنا دائما إن صون السلم والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز وما وراءها أمر في صالح كل الأطراف. ونأمل أن تظل الأطراف المعنية تتحلى بالهدوء، وتنخرط في حوار بحسن نية، وتتمسك بالوسائل السلمية لحل نزاعاتها وأن تبذل جهودا مشتركة للنهوض برفاه بلدان وشعوب المنطقة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تأسف الولايات المتحدة بشدة لنتيجة تصويت اليوم على مشروع قرار تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. كان مشروع القرار سيعطي المجلس وقتا كافيا للتوصل إلى اتفاق بشأن ولاية جديدة بناء على توصيات الأمين العام، وهي توصيات أيدها معظم أعضاء المجلس. إن تمديد الولاية كان سيتيح للأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بدورها في مراقبة وقف إطلاق النار، ومعالجة الشواغل الأمنية والإنسانية على الأرض والمساعدة في تهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين والنازحين.

نحن نعتقد أن وجود الأمم المتحدة في جورجيا مهم. ولهذا السبب، حاولت الولايات المتحدة مع الأعضاء الآخرين في فريق أصدقاء الأمين العام من أجل جورجيا، الانخراط في الأسبوعين الماضيين في مفاوضات بنية حسنة. وللأسف، لم يوافق الاتحاد الروسي على صيغة خاصة بهذا التمديد الفني - صيغة تعكس الحل الوسط المتوازن بشكل جيد الذي توصل إليه المجلس لدى اتخاذه للقرارين السابقين بشأن المسألة. تلك الصيغة كانت تعكس توفيقا بين وجهات النظر المختلفة بيننا بخصوص الحالة في جورجيا.

وعلى الرغم من مساعينا خالصة النية، ستنتهي ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا اليوم. وسنحتاج الآن إلى أن ننظر في تدابير للتعامل مع وضع بدون وجود للأمم المتحدة. وسنواصل العمل عن قرب مع قيادة بعثة المراقبة التابعة الاتحاد الأوروبي ومع رئيسي محادثات جنيف. وفي تلك الأثناء، سيعاني السكان المدنيون من وضع أمني هش دون وجود دولي في أبخازيا، جورجيا.

وتود الولايات المتحدة أن تؤكد مرة أخرى في هذه القاعة التزامها بسلامة أراضي وسيادة جورجيا ضمن حدودها المعترف بها دوليا. إن تصويت اليوم يبين أن غالبية أعضاء المجلس يتفقون في الرأي على ذلك. لقد حققت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا الكثير منذ نشرها عام ١٩٩٣. ونشكر أعضاء البعثة الكثر على عملهم الدؤوب على مر السنين. ونشكر أيضا الأمين العام، والأمانة العامة ويوهان فيربكي، الممثل الخاص للأمين العام، على جهودهم للمساعدة في حل النزاع في جورجيا.

وأخيرا، نعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يبقي المسألة قيد نظره. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مواصلة العمل في المستقبل مع أعضاء المجلس الآخرين.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أيدت فييت نام باستمرار حل النزاعات والصراعات عن طريق المفاوضات السلمية، تمشيا مع القانون الدولي. وحيث أننا نرغب في التوصل إلى حل واقعي يقوم على مراعاة المصالح المشروعة لكل الأطراف المعنية، فإن مشروع قرار التمديد الفني، الذي تضمنته الوثيقة S/2009/310، لم يلق تأييد حتى أكثر الأطراف المعنية ضمن مجموعة الأصدقاء، ولذلك لم يحظ بتوافق الآراء داخل المجلس.

وفي ضوء هذه الظروف، امتنعت فييت نام عن التصويت لكي تترك الخيارات مفتوحة أمام المفاوضات. وأود أن أؤكد من جديد تأييد فييت نام لاستمرار عمل البعثة بموجب ولاية تعكس الواقع الجديد. ونتطلع إلى المشاركة والإسهام في عملية المفاوضات على شروط ولاية منقحة.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تأسف المملكة المتحدة لقرار روسيا منع تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وما برحنا نعتقد أن الوجود المستمر للأمم المتحدة في جورجيا أداة مهمة لنزع فتيل التوتر وصون الأمن في جورجيا وفي جنوب القوقاز بشكل عام. لقد بذلنا كل جهد ممكن من أجل التفاوض على مشروع قرار موضوعي جديد.

وكما أوضحنا خلال المشاورات يوم ٢٧ أيار/مايو، نحن نؤيد تماما توصيات الأمين العام، كما وردت في تقريره المؤرخ ١٨ أيار/مايو (S/2009/254)، من أجل ولاية جديدة ونظام أمني جديد. يوفر تقرير الأمين العام لنا أساسا متينا استنادا للقرارات السابقة ذات الصلة لمجلس الأمن. كنا نفضل التوصل إلى نظام أمني أقوى، لكن انطلاقا من روح قبول الحلول التوفيقية، كنا وغيرنا مستعدين للموافقة على ولاية وفقا لهذا الإطار.

وما برحت المملكة المتحدة مع المجتمع الدولي برمته، باستثناء روسيا، وهي طرف في هذا الصراع، ودولة أخرى واحدة، تقر بسيادة وسلامة أراضي جورجيا ضمن حدوها المعترف بها دوليا. ولذلك، من المؤسف أن روسيا، من خلال إصرارها المستمر على حذف كل الإشارات إلى سلامة أراضي جورجيا في مشروع القرار، بما في ذلك الإشارات التي سبق أن تم الاتفاق عليها في قرار مجلس الأمن ١٨٠٨ (٢٠٠٨)، حاولت السعي لإرغام مجلس الأمن على تغيير موقفه المتفق عليه بشأن سلامة أراضي دولة عضو.

ولقد صوتت روسيا نفسها مؤيدة لسلسلة كاملة من قرارات مجلس الأمن تدعم سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، وآخرها في شباط/فبراير ٢٠٠٩. ونحن نأسف لرفض روسيا الالتزام بتلك القرارات، وبخاصة أنه لم يحدث أي تغيير مادي في الحالة على أرض الواقع منذ شباط/فبراير.

إن روسيا باستخدامها لحق النقض اليوم، قد انتزعت عنصرا رئيسيا في قدرة المجتمع الدولي على تعزيز الاستقرار وتلبية احتياجات السكان المدنيين الضعفاء الذين يعيشون في منطقة الصراع. ونحن نفهم أن سلطات الأمر الواقع الأبخازية كانت حريصة على الإبقاء على البعثة، مما يجعل روسيا الطرف الوحيد في هذا الصراع الذي يسعى إلى إنهاء دور الأمم المتحدة في جورجيا.

وعلى الرغم من قرار روسيا، فإننا ندعو جميع أطراف الصراع الذي لم يسو في جورجيا، بما في ذلك روسيا، وهي أطراف الصراع الذي لم تتم تسويته، إلى الانخراط في حوار التعاون بهدف زيادة الاستقرار وتلبية احتياجات المدنيين على جانبي خط الحدود الإدارية.

وعلاوة على ذلك، تود المملكة المتحدة أن تؤكد مجددا أهمية تقيد جميع أطراف الصراع بالتزاماتها القائمة، كما ترد بوضوح في القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩) وغيره من القرارات وفي اتفاقي ١٢ آب/أغسطس و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. كما نود أن يبقي المجلس المسألة قيد نظره.

وأخيرا، أود أن أختم كلمتي بالإشادة بالرجال والنساء الذين خدموا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا منذ عام ١٩٩٣ لجهودهم في سبيل تعزيز السلام والأمن على الرغم من الظروف الصعبة.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد اليابان إيجاد حل سلمي لمسألتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية استنادا إلى مبدأ السلامة الإقليمية لجورجيا. ومن الضروري أن تكفل جميع الأطراف المعنية السلام والأمن في جورجيا ومنطقتها. وثمة حاجة ملحة أيضا لتحسين الظروف الإنسانية للمشردين داخليا واللاجئين. ولإنجاز هذه المهام، يتعين علينا الإبقاء على وجود للأمم المتحدة في منطقة أبخازيا وتعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة.

واليابان تنظر إلى التوصية التي قدمها الأمين العام بشأن الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة نظرة إيجابية. ونؤيد توصيته باعتبارها أساسا جيدا لولاية جديدة. ومن ثم، فإن عدم التوصل إلى اتفاق داخل فريق أصدقاء الأمين العام أمر مخيب للآمال، وذلك على الرغم من المفاوضات المكثفة. والأهم بالنسبة للمجتمع الدولي هو الحفاظ على السلام والأمن في جورجيا ومنطقتها.

ونحن نعتقد أنه يمكن بلوغ هذا الهدف بأقصى قدر من الفعالية من خلال استمرار وجود الأمم المتحدة. ولهذا السبب، أيدت اليابان مشروع القرار الذي مدد ولاية البعثة الحالية للسماح بإجراء المزيد من المفاوضات حول مشروع القرار الموضوعي المتوقع الانتهاء منه خلال فترة أسبوعين.

وتؤيد اليابان أيضا الإشارة إلى القرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨) والالتزام بمبادئ سيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. فبعد أحداث آب/أغسطس ٢٠٠٨، اتخذ مجلس الأمن قرارين بالإجماع، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، يتضمنان إشارة إلى القرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨). ولا يوجد أي سبب لإغفال ذلك هذه المرة.

ومما يؤسف له، أن المجلس لم يقر تمديد البعثة. وأود أن أشجع المجتمع الدولي، وبخاصة أعضاء المجلس المعنيين، على بذل المزيد من الجهود لكفالة السلام والأمن في جورجيا ومنطقتها والتوصل إلى اتفاق بأسرع ما يمكن. وأغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن شكرنا للرجال والنساء الذين خدموا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على تفانيهم وعملهم الجيد.

السيد إبنر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تأسف النمسا لعدم تمكن مجلس الأمن اليوم من الاتفاق بشأن مشروع القرار الفني المتعلق بالتمديد المعروض علينا. ونعتقد اعتقادا راسخا أن بعثة الأمم المتحدة التي ترصد نظاما أمنيا وتتثبت منه ما زالت ذات أهمية حاسمة للاستقرار في المنطقة وبالتالي فإنها في صالح الجميع. لقد قامت البعثة بدور رئيسي في تحسين حالة المشردين داخليا والسكان اللاجئين في المنطقة. ولذلك، فإننا نولي أهمية كبيرة لاستمرار وجود الأمم المتحدة.

ولقد أيدنا ومازلنا نؤيد مفهوم اتخاذ قرار بالتمديد لإتاحة الوقت الإضافي اللازم للمجلس لإجراء مفاوضات. ونؤكد التزامنا بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وتضمن القراران الفنيان السابقان المتعلقان بالتمديد، القراران ١٨٣٩ (٢٠٠٨) و ١٨٦٦ (٢٠٠٩) واللذان حظيا بالإجماع في المجلس، إشارة صريحة إلى القرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨). وترى النمسا أنه لم تحدث تغييرات مهمة في الحالة على مدار الأشهر الثلاثة المنقضية تبرر إغفال هذه الإشارة في مشروع القرار المعروض علينا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): شارك وفد بلادي خلال الأسبوعين المنقضيين في مفاوضات

داخل إطار فريق أصدقاء الأمين العام المعني بجورجيا في مسعى للتوصل إلى اتفاق على قرار موضوعي جديد للبعثة هناك. ونشاطر الأمين العام مخاوفه إزاء احتمال حدوث مزيد من التدهور في الحالة الهشة بصفة عامة نتيجة تقوض نظام وقف إطلاق النار. وعلى هذا الأساس، نادينا باتخاذ قرار يعزز ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بما يتماشى مع الاقتراح الوارد في الفقرتين ٦٥ و ٦٦ من تقرير الأمين العام (S/2009/254).

ونعتقد أن التوصل إلى اتفاق بشأن نظام أمني منقح يسري على جميع القوات على أرض الواقع أمر بالغ الأهمية لاستقرار البلاد في الأجل الطويل ولقيام الأمم المتحدة بدور مُجد في جورجيا. وفضلا عن ذلك، كنا نود أن نرى الظروف المؤاتية وقد تهيأت لعودة جميع اللاجئين والمشردين داخليا على وجه السرعة وبصورة آمنة.

غير أن فريق الأصدقاء لم يتمكن من التوصل إلى حل توافقي. وقد تحقق بعض التقدم بشأن عدد من القضايا بخصوص النظام الجديد، ولكننا شعرنا بأننا في حاجة إلى المزيد من الوقت لتسوية النقاط العالقة. ومع أخذ المواقف المختلفة بشأن مسألة المركز في الاعتبار، أبدينا استعدادا لمراعاة الشواغل الروسية، لكننا لم نكن مستعدين للتخلي عن مبدأي السلامة الإقليمية والسيادة.

ولذلك، قررنا، نحن وغيرنا من مقدمي المشروع، تقديم مشروع قرار من شأنه تمديد الولاية لمدة أسبوعين لإتاحة مزيد من الوقت لنا لاستكمال مناقشاتنا. ونأسف لقرار الاتحاد الروسي باستخدام حق النقض ضد هذا القرار الفني بالتمديد، منهيا عملية الأمم المتحدة في منطقة الصراع الجورجي – الأبخازي، وبخاصة أن ذلك ربما تكون له آثار سلبية على السكان على أرض الواقع وعلى الحالة الأمنية في المنطقة على السواء.

ومع اقتراب وجود الأمم المتحدة في جورجيا من نهايته، نواصل حث المشاركين في محادثات جنيف، التي تشترك في رئاستها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على تعزيز مناقشاتهم وعلى المشاركة البناءة بهدف تحقيق نتائج ملموسة. كما نعرب عن امتناننا لجميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة الذين اضطلعوا بواجباتهم على نحو مثير للإعجاب في ظل ظروف صعبة، وذلك منذ إنشاء البعثة عام ١٩٩٣. ونذكر بصفة خاصة من ضحوا بحياتهم أثناء الخدمة تحت علم الأمم المتحدة.

وختاما، نود أن نؤكد مجددا أن كرواتيا تؤيد سيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا وتؤيد سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية تجاه جورجيا.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد دعونا منذ البداية إلى اتخاذ المجلس قرارا بالإجماع بشأن هذه المسألة المهمة وشجعنا جميع الأطراف المعنية على حل أي خلافات بغية كفالة وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع. وما زالت أوغندا مقتنعة بأن وجود مراقبة دولية في المنطقة أمر حيوي. وما زالت الحالة في منطقة مسؤولية البعثة هشة منذ بعض الوقت. وقد أيدنا وما زلنا نؤيد استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة لترسيخ الإنجازات التي تحققت على صعيد السلام والأمن في المنطقة والبناء عليها.

ونشعر بخيبة الأمل إزاء ما يبدو من عدم إحراز تقدم في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار المعروض علينا اليوم، الأمر الذي سيؤدي في جوهره إلى إنهاء بعثة الأمم المتحدة في نهاية المطاف. وامتنعت أوغندا عن التصويت لأنه كان من الواضح تماما أن مستقبل بعثة الأمم المتحدة سيظل في خطر سواء صوتنا لصالح مشروع القرار أو برفضه، وهو سيناريو كنا نتمنى ألا يحدث. ونأسف لأن الستار سوف يسدل على بعثة الأمم المتحدة، لكننا ندعو جميع الأطراف في المنطقة إلى ممارسة ضبط النفس والانخراط في تدابير لبناء الثقة في إطار بحثها عن حل دائم للصراع.

وأخيرا، نحن نشيد بموظفي الأمم المتحدة، الذين خدموا في البعثة منذ عام ١٩٩٣، على جهودهم الدؤوبة لتعزيز حالة أكثر استقرارا والتزامهم بالإسهام في إحلال السلام والأمن في المنطقة.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت كوستاريكا مؤيدة لمشروع القرار الذي قدمته مجموعة الأصدقاء من أجل إتاحة المزيد من الوقت للمفاوضات. وفعلنا ذلك لأنه، كما ذكرت خلال المشاورات غير الرسمية، يوجد توافق للآراء فيما بين أعضاء المجلس على الدور الإيجابي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جورجيا وضرورة لوجود قوة للأمم المتحدة في المستقبل، على النحو الذي أوصى به الأمين العام. ومن شأن مثل ذلك الوجود أن يوفر ضمانات لأطراف الصراع ويسهم في تهيئة الظروف لتحقيق المصالحة والتعايش في جورجيا.

وللأسف، لم تكن هذه الاتفاقات الأساسية وافية للتوصل إلى توافق للآراء مما يمكن من تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وتثق كوستاريكا بأن فك الارتباط هذا لن يشكل عقبة أمام مواصلة المجتمع الدولي تركيزه على جورجيا وبأنه يمكن أن يمنع تدعيم الحالة في أبخازيا وأوسيتيا من خلال اتخاذ تدابير مخالفة للقانون الدولي.

وكما ذكرت في مناسبات أخرى، فإن كوستاريكا تسترشد بمبادئ القانون الدولي، التي يشكل تطبيقها الضمان الوحيد لأمننا بالذات. كما أن تصويتنا مؤيدين لمشروع القرار يعبر عن معارضتنا المطلقة لأي جهود لتجاهل القانون الدولي واحترامنا غير المشروط لسيادة جمهورية جورجيا وسلامة أراضيها، على النحو المؤكد في جميع قرارات مجلس الأمن السابقة.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): صوتت المكسيك مؤيدة للقرار الذي قدم إلى المجلس اليوم لأننا نرى أنه لا غنى عن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في جورجيا من أجل المحافظة على السلام في المنطقة وتوفير الأمن لسكانها، مع مراعاة تعقيد الحالة الشاملة.

وبالمثل، وفي المشاورات السابقة، أعربنا أيضا عن تأييدنا للاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام لإنشاء نظام أمني جديد، مما يمكننا من منع حالات اندلاع العنف واستخدام القوة في المنطقة. ونظرا لعدم وجود اتفاق في إطار مجموعة أصدقاء جورجيا على إنشاء هذه الولاية الجديدة، نحن اليوم أيدنا تمديد البعثة الحالية، وهو أمر لو تمت الموافقة عليه، لكان سيمكننا من مواصلة المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق مقبول لجميع الأطراف ومن شأنه أن يفيد السكان المدنيين المتضررين من هذا الصراع.

ونحن نشعر بالأسف لأن المجلس لم يوافق على هذا التمديد التقني للولاية، وسنظل مستعدين للمشاركة في صياغة اتفاقات يمكن أن تساعدنا على بلوغ الأهداف الواردة في تقرير الأمين العام، التي أيدها جميع أعضاء المجلس.

وما على المحك في جورجيا هو المبادئ الأساسية لمنظمتنا، مثل السيادة والاستقلال وسلامة أراضي الدول واحترام حقوق الأقليات. ونحن سنواصل السعي الجاد للحوار والتوصل إلى حل سلمي للصراع في المنطقة.

وأخيرا، نحن نؤكد مجددا على دعوتنا جميع الأطراف إلى عدم اللجوء إلى استخدام القوة، اتساقا مع اتفاق موسكو لعام ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات واتفاقي السلام المؤرخين ١٢ آب/أغسطس و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وندعو إلى التوصل إلى حل للصراع بالوسائل السلمية على سبيل الحصر وفي إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وباحترام القانون الدولي.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): لقد تابع وفد بلدي المشاورات التي كانت تجري في الأيام الماضية بين

مجموعة الأصدقاء، وقد انتابنا الأسف الشديد لأن هذه المشاورات لم تتوصل إلى صيغة مقبولة لجميع الأطراف ويمكن أن يعتمدها المجلس.

ونحن نعتقد أن هناك حاجة إلى حفظ السلام في المنطقة، ولكن أي نشاط للأمم المتحدة يجب أن يكون متفقا عليه من جانب جميع الأطراف المعنية وناتج عن توافق عام لجميع أعضاء المجلس لكي يكون ذا جدوى ويساهم في إحلال وإدامة السلام والأمن. ونظرا لعدم وجود هذا التوافق بين المعنيين مباشرة، فقد امتنع وفد بلدي عن التصويت.

ومع ذلك، يريد وفد بلدي أن يؤكد هنا على تقديره للدور الذي اضطلع به حفظة السلام التابعون لبعثة الأمم المتحدة في المنطقة. وأخيرا، نحث جميع الأطراف المعنية على عدم تصعيد الوضع وبذل كل ما في وسعها للحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة، بغض النظر عن بقاء بعثة الأمم المتحدة أو انسحابها.

السيد تيندريبيوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): لقد صوت وفد بوركينا فاسو مؤيدا لمشروع القرار الذي قدم لنا لأننا أردنا، في هذه المرحلة، أن تكون الأمم المتحدة قادرة على المحافظة على وجود في المنطقة بدون أن تجد البعثة نفسها في عالم نسيان قانوني. وبعد ذلك ستتاح للأطراف فرصة لمتابعة المفاوضات بشأن المسائل الجوهرية. ونحن نشعر بالأسف لأن المجلس لم يتمكن من الموافقة على هذا التجديد التقني للولاية لبضعة أسابيع إضافية.

وبالرغم من كل هذا، يود وفدي أن يؤمن بإرادة جميع الأطراف للتغلب على خلافاتها الحالية، مهما بدت عميقة الجذور، بغية تمكين الأمم المتحدة من المحافظة على وجود في المنطقة وعلى أساس تقرير الأمين العام.

وفي الختام، نحن ندعو جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس بغية إعطاء أولوية للتسوية السلمية للخلافات في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل تركيا.

وترى تركيا ضرورة وجود الأمم المتحدة في جورجيا. ولذلك السبب، فقد انتظرنا بتوقعات كبيرة التوصل إلى نتيجة إيجابية للمفاوضات في إطار فريق الأصدقاء. وللأسف، لم يتمكن الفريق من التوصل إلى تفاهم بشأن هذه المسألة حتى الليلة الماضية. وحتى لا نتسبب في إنهاء مفاجئ لوجود الأمم المتحدة، اتفقنا على الاشتراك في تقديم تمديد فني بسيط كان من شأنه أن يمدد الولاية الحالية لأسبوعين إضافيين. وكان يمكن لذلك أن يوفر وقتا إضافيا لإجراء مزيد من المشاورات بشأن المسألة. وللأسف، لم يكن ذلك ممكنا. ولذلك، آل بنا الأمر إلى ما نحن بصدده الآن.

وينبغي ألاّ يُنظر إلى ذلك على أن تركيا تتخلى عن الجهود الرامية لتوفير وجود للأمم المتحدة في جورجيا. ولا شك في أن هناك حاجة لصمام أمان. ومن ناحية أخرى، ستستمر تركيا في دعم وحدة جورجيا وسلامة أراضيها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا الخالص للرجال والنساء في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على مهنيتهم وخدمتهم المتفانية منذ عام ١٩٩٣.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للممثل الدائم لجورجيا.

السيد لومايا (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب حكومة جورجيا عن أسفها العميق إزاء إنهاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بسبب الموقف غير البناء الذي اتخذته الحكومة الروسية. فقد أدت البعثة لفترة طويلة دورا هاما في تحقيق مستوى من الأمن والاستقرار في إقليم أبخازيا في جورجيا. ويساور حكومة بلدي قلق كبير كون أنه يجري إنهاء وجود البعثة بسبب معارضة بلد واحد. وسيكون لذلك أثر كبير على هذه الهيئة.

ومن المهم ألا يغيب عن ذهننا أن رفض روسيا لهذه البعثة ليس عملا منعزلا وإنما هو جزء من استراتيجية أكبر – استراتيجية بدأت حتى قبل الغزو الذي قامت به روسيا في الصيف الماضي. ويبدو أنها مصممة على إخراج وجود المجتمع الدولي من جورجيا. ففي الشهر الماضي تحديدا، استخدمت روسيا حق النقض ضد استمرار البعثة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأود أن أعرب عن امتناني لرجال ونساء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على عملهم الشاق في حماية حقوق الإنسان لمن تبقى من سكان المنطقة المحتلة من جورجيا. وما برحت القوات الروسية والإدارة التي تعمل على أرض الواقع بالوكالة عن موسكو تقوض عملهم الجيد باستمرار باسم حكومة بلدي، وأود أيضا أن أشكر تلك البلدان أصدقاء جورجيا، في المجلس وخارجه، التي سعت جاهدة لاستمرار البعثة. ونحن ممتنون لها على جهودها ودعمها لسيادتنا وسلامتنا الإقليمية. وسنواصل العمل معها لضمان الأمن في جميع أنحاء البلد. إن دور بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي هام جدا في هذا الصدد.

والخلاصة بالنسبة لإنهاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا: ستتضاءل الفرص المتاحة لتقديم أي معلومات غير متحيزة عن الحالة الأمنية أو انتهاكات حقوق الإنسان. وإنهاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا يعني أيضا أنه سيكون من الصعب توفر شهود أو وتوثيق حشد القوات الروسية وحركتها في المنطقة. كما ينبغي ملاحظة أن تقرير الأمين العام (S/2009/254) المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ أكد بوضوح أن روسيا تنتهك القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩) انتهاكا كاملا. ومن الواضح أن روسيا لا ترغب في وجود أي شهود بوسعهم تأكيد عدم احترامها للالتزامات الدولية وخرقها لها. وروسيا، من خلال ذلك السلوك غير البنّاء، تواصل خرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، فضلا عن التدابير الدبلوماسية المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ التي تولتها آنذاك الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي.

الحقائق واضحة. فروسيا لا تحترم الالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاقات دولية ملزمة قانونا. وذهبت روسيا إلى أبعد من ذلك بفرضها عزلة على نفسها بشأن المسائل الأساسية لاحترام الدول الأخرى وسيادتها وسلامتها الإقليمية، مما وسع الهوة بينها وبين بقية العالم.

واليوم، فإن ٤٠٠ ألف رجل وامرأة وطفل – نجوا من عدة موجات للتطهير العرقي، أولئك الذين حرمتهم روسيا ووكلائها بتعنت من الحق في العودة إلى ديارهم، يتطلعون إلى المجتمع الدولي تحدوهم آمال كبيرة. إنهم لا يتوقعون أن يتخلى المجتمع الدولي عن جهوده لتحقيق مقدار من العدل. إن ما يتوقعونه هو جهود جديدة وأكثر حيوية من جانب المجتمع الدولي بأسره من شأنها أن تتمخض في نهاية الأمر عن عودتهم بأمن وكرامة إلى ديارهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب الممثل الدائم للاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا بد لي أن استرعي الانتباه إلى خطأ إجرائي في جلسة اليوم، له بالطبع مقصد سياسي خطير وهو أحد الأسباب في أننا نرى اليوم نهاية عمل بعثة الأمم المتحدة في منطقة الحدود الأبخازية – الروسية.

لقد تحلينا بالصبر الشديد لسنوات كثيرة حتى الآن على الرغم من أنه، كاليوم، كان من الصعب جدا أن نتحلى بالصبر بينما نسمع كلمات غير موضوعية، وهذا أقل ما يقال عنها، من جانب ممثل جورجيا. لكننا، استمعنا بصبر. وطوال هذه السنوات، لم يمنح ممثلو أبخازيا فرصة لإبلاغ أعضاء المجلس بموقفهم خلال صراع قائم منذ سنوات

كثيرة في المنطقة الأبخازية من جورجيا، والذي بلغ ذروته خلال أحداث آب/أغسطس ٢٠٠٨ المأساوية.

وبوسعي، بالطبع، أن أنتقد بشدة البيان الذي أدلى به ممثل جورجيا، لكنني لن أفعل. ليس هناك وقت كاف ببساطة. لكنني سأتفق في الرأي على أمر واحد، ألا وهو، أننا ننظر حقا بشكل إيجابي لعمل أولئك الذين عملوا في بعثة الأمم المتحدة على مر السنين. لكن، الممثل الجورجي مخطئ في قوله إن هذا العمل عرقله الجيش الروسي. وأذكر أن كل تقارير الأمين العام تعطي تقييما إيجابيا للتعاون بين بعثة الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة لكومنولث الدول المستقلة، التي تضم أساسا أفراد الجيش الروسي، ولمساهمة قواتنا لحفظ السلام في دعم الاستقرار في المنطقة، التي انتهكها عدوان جورجيا ضد أوسيتيا الجنوبية. ويجب أيضا أن استرعي الانتباه إلى إشارتين أو ثلاثة لا اتفق معها. لقد تضمنت بيانات بعض زملائنا تفسيرات خاطئة لموقفنا، الأمر الذي يجب أن أصوبه.

بصفة خاصة، قال الممثل الدائم لفرنسا إن مشروع القرار الذي اقترحناه بشأن بعثة محتملة في المستقبل للأمم المتحدة في منطقة الحدود الأبخازية – الجورجية تضمن شروطا معينة سيكون من الصعب سياسيا على زملائنا الغربيين الموافقة عليها. ولنقل إن ذلك هو الحال. كثير من تلك الشروط تضمنها مشروع القرار الذي قدمه شركاؤنا الغربيون. لكننا لا نناقش اليوم سبب فشل جهودنا بشأن قرار مهم لإنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة في منطقة الصراع في أبخازيا. نحن نتكلم عن مشروع قرار تمديد فني قدمه فريق الأصدقاء. واقترحت روسيا أيضا مشروع قرار لتمديد محتمل، رغم أننا نعتقد من حيث المبدأ أن الوقت قد حان لتدابير أكثر موضوعية.

سأقرأ الآن من مشروع القرار الموجز الذي اقترحناه.

وبموجب مشروع القرار، الذي يشير إلى جميع القرارات ذات الصلة ويأخذ في الحسبان تقرير الأمين العام الصادر في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/2009/254)، سيقرر مجلس الأمن ”تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة قيد النظر في التقرير إلى موعد نهائي جديد محدد في ١٥ تموز/يوليه“. وهكذا، كُنَّا على استعداد لإدراج أسبوعين إضافيين.

وما هو الأمر غير المقبول سياسيا في ذلك؟ فهل روسيا هي التي أضفت طابعا سياسيات على عملنا لتمديد بعثة الأمم المتحدة أم الذين تعجلوا تقديم مشروع قرار اليوم، مع ما تضمنه من اقتراح مُسَيَّس لتمديد فني، إلى المجلس؟ وأعتقد أنه ينبغي لنا ألا نرهق أنفسنا كثيرا بهذا الأمر.

ولدي تعليق أخير. لقد أشار الكثير من زملائنا، أو بعضهم على الأقل، إلى السلامة الإقليمية. وذلك مبدأ هام للغاية، غير أنه تعرض لتحريف مثير. ولا أذكر عدد الجلسات التي عقدها المجلس في أعقاب الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠٠٨، لكن هل أدان من يدَّعُون دعم السلامة الإقليمية اعتداء جورجيا على أوسيتيا الجنوبية ولو مرة واحدة؟ لا أحد أثار تلك المسألة في البيانات التي أُدلي بها اليوم. ويشكل ذلك التغاضي واحدا من الأسباب التي أدت، للأسف، إلى فشل عملنا في صياغة مشروع قرار كان سيأذن بمهام جديدة ومفيدة للأمم المتحدة في تلك المنطقة. لقد غاب عن التحليل الموضوعي. وأنا لا أدعو حتى إلى تحليل قائم على النقد الذاتي، بل إلى مجرد تحليل موضوعي لما حدث وللكيفية التي ينبغي أن ننظر بها اليوم إلى نتيجة تلك الأحداث.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.